دور السياسات العمومية في التشغيل و الحد من البطالة في الجزائر
دراسة للفترة (2004-2014)

The Role of Public Policies in Employment and Reducing Unemployment in Algeria
A Study of The Period :2004-2014

أ.د / بن عنتر عبد الرحمان *
أستاذ التعليم العالي
جامعة أحمد بوقرة بومرداس

أ/ بن يحي حميدة **
باحثة دكتوراه
جامعة أمحمد بوقرة بومرداس

الملخص :

تمثل ظاهرة البطالة في الوقت الراهن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم العربي باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ولعل أبرز سمات الأزمة الاقتصادية التي تواجه الدول العربية والنامية على حد سواء هي تفاقم ظاهرة البطالة، أي تزايد مستوى الطلب على العمل بوتيرة تفوق نمو العرض وهو ما يعني ارتفاع مستويات البطالة، خاصة منها البطالة ما بين الشباب من حاملي الشهادات، وما يرافق ذلك من آفات وضغوط اجتماعية قد تهدد الاستقرار الاجتماعي فضلا عما ينتج عنها من هدر للطاقات وهروب للكفاءات وتراجع في النمو الاقتصادي.

والجزائر كغيرها من الدول العربية تعاني من هذه الأزمة، خاصة وأن الأسباب الهيكلية للبطالة في الجزائر ترتبط بنمط النمو الاقتصادي المرتكز على استغلال الموارد الطبيعية في خصائص القوة العاملة التي لا تنفك ترتفع ضمنها نسبة الشباب وخريجي الجامعات. ولمواجهة هذا الوضع تم اعتماد جملة من الإجراءات والتدابير وإرساء عدد من الآليات تشكل في مجملها سياسات دعم التشغيل.

ومن أجل استيفاء جوانب هذا الموضوع حاولنا التعرض لأهم الإجراءات والتدابير التي اعتمدها الحكومة الجزائرية في مجال التشغيل وإلى أين وصلت، وأخيرا تقديم مقترحات في سبيل دعم تشغيل مستقر في الجزائر.

الكلمات المفتاحية : البطالة، التشغيل، النمو الاقتصادي، السياسات التشغيلية، سوق العمل.

Abstract:

Nowadays, the phenomenon of unemployment has become one of the main problems that face most of Arab countries of their different

* dscp65@yahoo.fr
** bhz13@outlook.com

development levels and their economic, social and political systems.

Perhaps the worst and the most prominent mark of the Economic Crisis that Arab and developing countries are facing is the growing of unemployment i.e. increasing demand level for labor in a faster pace than supply growth resulting a rise in the unemployment levels, especially the one of the young graduates, accompanied with pests and social pressures that may threaten social stability as well as resulting waste of energies, the flight of competencies and the decline in economic growth.

Algeria, like other Arab countries, is suffering this crisis especially that the structural causes of unemployment in Algeria are linked to economic growth pattern that is based on the exploitation of natural resources in the labor force characteristics in which still the youth and graduates percentage is rising.

To counter this situation, series of actions and measures have been adopted and a number of mechanisms has been established, together they constitute employment support policies. In order to meet the aspects of the topic, we tried to expose to the most important actions and measures adopted by the Algerian government in the field of employment and what it has reached. Finally, some recommendations will be listed for the sake of supporting a stable employment and achieving a sustainable development.

Keywords: Unemployment, Employment, Economic Growth, Operating Policies, Labor Market.

مقدمة:

أكدت الأحداث الأخيرة في الدول العربية أن موضوع البطالة وتأخر تحقيق التنمية المستدامة من أهم الصعوبات التي تواجه الدول والحكومات، والتي تراهن على قربها الجغرافي من أوربا وعقدها للكثير من الاتفاقيات التجارية وتشجيعها للاستثمار الخارجي لحل هذه المشاكل، ورغم توفر جل الدول العربية على احتياطي مالي متأتي من العوائد البترولية إلا أنه لم يمنع من خروج الشباب للتظاهر من أجل الحصول على عمل شريف بدل الاتكال على إعانات الحكومة.

والجزائر كغيرها من الدول العربية تعاني من هذه الأزمة حيث وصل معدل البطالة فيها إلى 10.6% في سنة 2014 في ظل ارتفاع معدل النمو السكاني وارتفاع عدد خريجي الجامعات كل سنة.[i] ومن أهم الأسباب المؤدية إليها حدوث خلل كمي ونوعي بين قوة العمل المتوافرة وفرص العمل الموجودة في سوق العمل، ويزداد الاعتراف حاليا في جميع أنحاء العالم بأهمية الشباب

في تشكيل مستقبل العالم، مما يدعو إلى ضرورة توفير المناخ اللازم وإعطاء الفرصة للشباب للمشاركة في مختلف الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية بهدف تحقيق فرص واسعة لمشاركة الشباب في حياة المجتمع والمشاركة في اتخاذ القرارات .لذا يجب التعامل مع جميع قضايا الشباب التي تتعلق بجوانب تعليمهم وتشغيلهم.

وتأسيسا على ما تقدم سوف نحاول معالجة هذا الموضوع من خلال التعرض لأهم الإجراءات والتدابير التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية في مجال التشغيل وإلى أين وصلت، وذلك من خلال الإجابة على الإشكال الرئيسي التالي: **ما هي الإستراتيجيات المتبعة من طرف الدولة الجزائرية لتقليص معدل البطالة، وما مدى فعاليتها في تقليص فجوة العمل وخلق فرص العمل؟**

أهداف البحث: تتمثل فيما يلي:

- دراسة لوضعية البطالة في الجزائر وإبراز أسبابها.
- معرفة وتحديد مختلف الإستراتيجيات والسياسات المتبعة من طرف الحكومة الجزائرية لمعالجة ظاهرة البطالة.
- تقديم مجموعة من توصيات ومقترحات الخبراء في سبيل دعم تشغيل مستقر في الجزائر.

أهمية البحث: تتمثل في الآتي:

- تكمن أهمية الدراسة في كون سياسة التشغيل جزء لا يتجزأ من سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، على اعتبار أنه لا يمكن الاهتمام بالجوانب المادية دون الجوانب البشرية، بحكم أن الهدف من التنمية في النهاية هو توفير القدر الكافي من سبل العيش الكريم للمواطن، وهو ما لا يتأتى إلا بتوفير فرص العمل لكل القادرين على العمل، والباحثين عنه، ووضع البرامج الناجعة للتكفل بالقادمين إلى سوق العمل من الجامعات ومعاهد التكوين المختلفة.
- قيام الجزائر على غرار العديد من الدول العربية، باعتماد عدة آليات للحد من استمرار تزايد البطالة، أو على الأقل للتخفيف من حدة آثارها الاجتماعية على الطبقة العاملة، بصفة عامة، والشباب الذين هم في سن العمل بصفة خاصة يدفعنا للوقوف على هذه الآليات والنتائج التي تخلفت عن تطبيقها وأثرها على معدلات البطالة في الجزائر.

المنهج المعتمد: اعتمدنا في البحث على المنهج الوصفي التحليلي للإجابة على الإشكال الرئيسي أعلاه، وذلك من خلال تقسيمه لثلاثة محاور أساسية نراها ملمة ومغطية لكل ما تتطلبه الورقة البحثية كمايلي:

- المحور الأول: قراءة في تطور البطالة والتشغيل في الجزائر؛
- المحور الثاني: سياسات التشغيل في الجزائر؛
- المحور الثالث: مقترحات في سبيل دعم تشغيل مستقر في الجزائر.

المحور الأول: قراءة في تطور البطالة والتشغيل في الجزائر

تعد البطالة من الظواهر السلبية التي تهدد السلم والاستقرار الاجتماعي، باعتبار أن دخل الفرد يمثل صمام الأمان والاستقرار له ولمجتمعه، في حين أن البطالة والحرمان من الدخل يولدان الاستبعاد والتهميش الاجتماعي، علاوة على الآفات الاجتماعية.

تعتبر معدلات البطالة في الوطن العربي الأسوأ عالميا، حيث أكدت منظمة العمل العربية في تقريرها بعنوان "التعاون العربي وآفاقه لدعم التشغيل" تفاقم معدلات البطالة بالدول العربية خلال السنوات (2011, 2012, 2013) بفعل عدم استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية على أثر الثورات والاحتجاجات في المنطقة ,حيث ارتفع عدد العاطلين عن العمل ما بين 17 و18 مليونا قبل 2011 إلى ما بين 19 و20 مليونا في 2012 وهو ما يجعل معدل البطالة الإجمالي بين 16 و17 %مقابل 14.5% قبل 2011[ii].

والجزائر واحدة من بين هذه الدول التي تعاني أزمة البطالة، وفيما يلي تطور معدلات البطالة والتشغيل في الجزائر خلال الفترة 2004-2014 (أنظر الجدول رقم 01 في قائمة الملاحق):

الشكل رقم (01): تطور معدلات البطالة والتشغيل في الجزائر خلال الفترة (2004-2014)

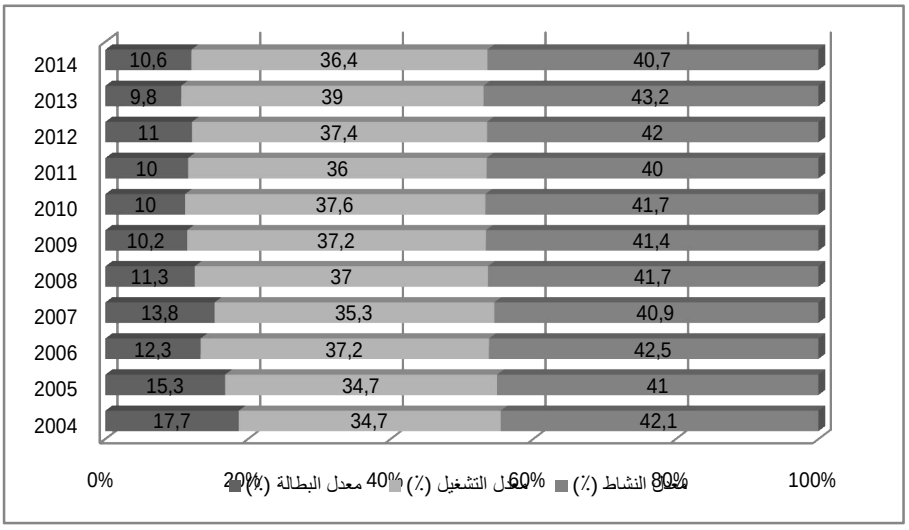

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (01).

نلاحظ من خلال الشكل السابق تذبذبا في معدلات النشاط خلال الفترة المحددة وذلك نتيجة التغير في النمو الديمغرافي الذي عرفته الجزائر على مدى نفس الحقبة الزمنية،كما نلاحظ تذبذبا موازياً في معدلات التشغيل لنفس الفترة، حيث بلغ معدل النشاط والتشغيل أعلى مستوى لهما سنة 2013 إذ قدرت نسبة الناشطين 43,2% وبنسبة أقل بالنسبة لمعدل الشغل و المقدر بـــ 39%.

أما بالنسبة لمعدل البطالة فيشهد انخفاضاً بصفة مستمرة خلال العقد الأخير ، فبعد أن كان معدل البطالة في سنة 2004 يقدر بـــ 17,7% انخفض سنة 2010 إلى 10,2% ، ومع نهاية النصف الأول لسنة 2014 يصل إلى أدنى نسبة له البالغة 10,6% ، ويرجع هذا التنازل في معدلات البطالة إلى العوامل الأساسية التالية[iii]:

- التحسن النسبي في مناخ الاستثمار بعد أزمة التسعينيات الأمنية، مع ما رافق ذلك من إجراءات تحفيزية لدعم الاستثمار.
- تكثيف التدابير المتعلقة بدعم التشغيل، وخاصة دعم تشغيل الشباب، سواء ما تعلق منها بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمصغرة، أو ما تعلق بدعم العمل المأجور كما سيتم تفصيل ذلك لاحقا.
- اعتماد برنامج الإنعاش الاقتصادي من طرف الدولة منذ 2001، والذي تم تطبيقه في شكل مخططات تنموية، إذ أدى ذلك إلى تنشيط الاستثمار العمومي وخلق فرص عمل، ولا سيما في قطاع البناء والأشغال العمومية، وبصفة غير مباشرة في مختلف الأنشطة المرتبطة بهذا القطاع كصناعة مواد البناء وصناعة الزجاج والنجارة وغيرها.

كما يرتبط تطور معدل البطالة بمعدل التشغيل والنشاط، ويظهر من الشكل استقرار نسبي في معدل النشاط مع ارتفاع طفيف في السنوات (2011، 2012، 2013)، وهو ما يدل على تزايد في الطلب على التشغيل أي الانتقال من فئة اليد العاملة النشطة إلى فئة اليد العاملة المشغلة. ويبقى تقليص الفرق ما بين نسبة اليد العاملة النشطة واليد العاملة المشغلة الهدف الأساسي لأي سياسة تشغيل.

البطالة وسط خريجي الجامعات: تبين أن الشباب هم الشريحة الأولى المتأثرة بالبطالة نظرا لما تنطوي عليه من آثار اجتماعية واقتصادية بالغة. ويمكن تحديد معدلات البطالة في الجزائر حسب فئات السن كما يلي (أنظر الجدول رقم 02 في قائمة الملاحق):

الشكل رقم (02): توزيع معدل البطالة حسب الفئات العمرية لسنة 2014.

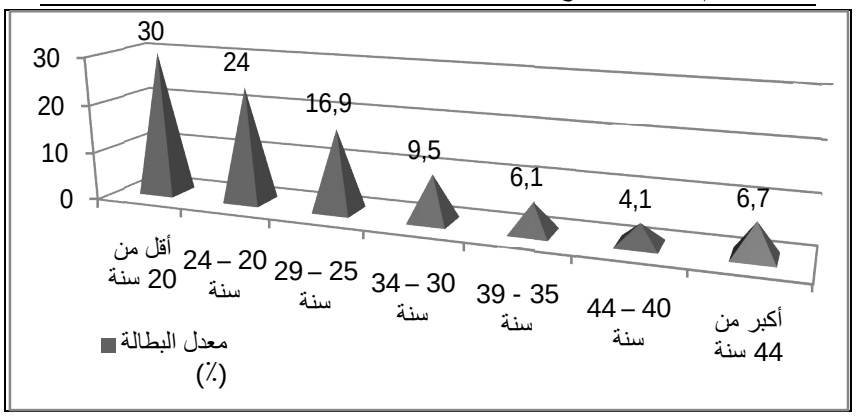

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (02).

يظهر من الشكل أن فئات الشباب هي الأكثر عرضة للبطالة بنسبة 80٪ بين فئة أقل من 29 سنة، أما بالنسبة لنسبة للنشاط الاقتصادي لدى الأفراد البالغين 15سنة فما فوق فقد بلغت حسب الديوان الوطني للإحصائيات 41,5% ، إذ تصل إلى 66,3% لدى جنس الذكور و16,3% لدى الإناث ، وهنا تشير نتائج الفترة الماضية إلى أن حجم النشطاء الاقتصاديين من فئة الذكور في تراجع مقارنة مع حجم الإناث .

كما وصل إجمالي عدد السكان المشتغلين إلى 10566 ألف شخص ، والتي توزعت حسب طبيعة العمل ، فنجد أن فئة رجال الأعمال و أصحاب الأعمال الحرة بلغ 3116 ألف شخص ، أما بالنسبة لعدد العمال الدائمين والمؤقتين فقد بلغ كل منهما 3785 و3508 ألف شخص بصفة متوالية، في حين ساهمت المساعدات العائلية بـــ 156 ألف فرد من إجمالي العاملين في القطاع الخاص ، حيث أن مساهمة هذا القطاع جاءت أكثر من القطاع العام رغم الامتيازات و الضمانات التشغيلية التي يمنحها القطاع العام ، والشكل رقم (03) يبين مقدار مساهمة كل قطاع في استيعاب القوة العاملة للنصف الأول من سنة 2014 .

الشكل رقم (03) : توزيع اليد العاملة حسب طبيعة القطاع خلال السداسي الأول لسنة 2014

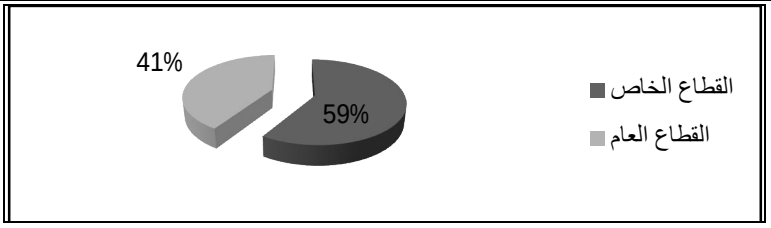

المصدر: من إعداد الباحثان استنادا إلى بيانات الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz .

يوضح الشكل (03) أن حجم مساهمة القطاع الخاص في استيعاب القوة الناشطة أكثر نوعا ما عن القطاع العام ، حيث يوفر ما نسبته 58,9% من إجمالي السكان الناشطين، وهو ما قدر بـــ 6228 منصب شغل ، بينما النسبة المتبقية من القوة الناشطة و المقدر بـــ 41,1% تمارس نشاطها على مستوى القطاع العام. إلى جانب هذا المؤشر وبالاعتماد على طبيعة قطاع النشاط الاقتصادي نلاحظ هيمنة قطاع الخدمات بالمفهوم الواسع الذي يشغل أكثر من نصف اليد العاملة ، أما ما تبقى فيتوزع بين قطاع النشاط الفلاحي والصناعي و البناء و الأشغال العمومية والشكل رقم (04) يبين ذلك .

الشكل رقم (04) : توزيع اليد العاملة حسب القطاعات الاقتصادية خلال السداسي الأول لسنة 2014

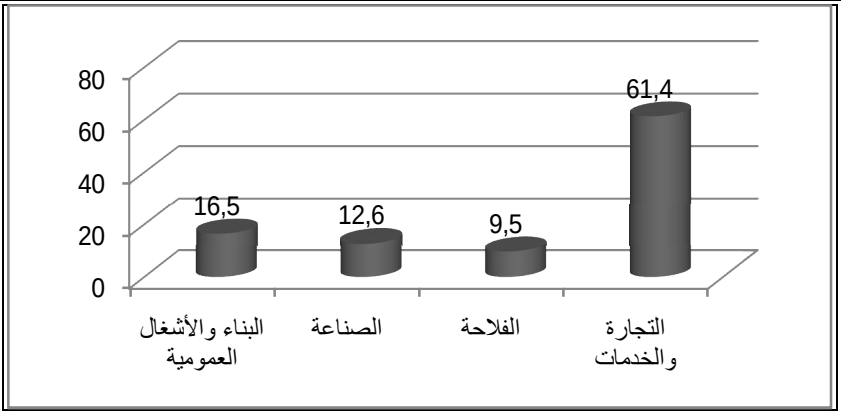

المصدر: من إعداد الباحثان استنادا إلى بيانات الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz

يظهر الشكل أعلاه توزيع اليد العاملة الوطنية على مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي ، حيث نلاحظ تمركز اليد العاملة في أنشطة قطاع الخدمات و الذي يشمل كل من الإدارات العمومية ، التعليم ، الصحة...إلخ ، وذلك بما يعادل 61,4% ، كما يضم قطاع البناء و الأشغال العمومية حجم عمالة لابأس بها والمقدرة بـــ16,5% حيث يعود ذلك لعدة عوامل أهمها العمل على تنفيذ المخططات التنموية الرامية إلى تحسين البنية التحتية و التي من أبرزها مشروع الطريق السيار (شرق ،غرب) مشاريع الإسكان إلى غير ذلك من المشاريع الكبرى ، أما بالنسبة لأنشطة قطاعي الصناعة والفلاحة فقد ساهمت بـــ 12,6% و 9,5% على التوالي واللذين شهدا تحسنا في درجة استيعابهما لليد العاملة مقارنة مع الفترة الماضية .

أما من حيث مستوى التعليم فيأتي الجامعيون في المرتبة الأولى ثم المتخرجون من مراكز التكوين المهني، كما يبينه الشكل التالي (أنظر الجدول رقم 03 و 04 في قائمة الملاحق):

الشكل رقم (05): توزيع معدلات البطالة حسب المؤهلات أو الشهادة المتحصل عليها لسنة 2014.

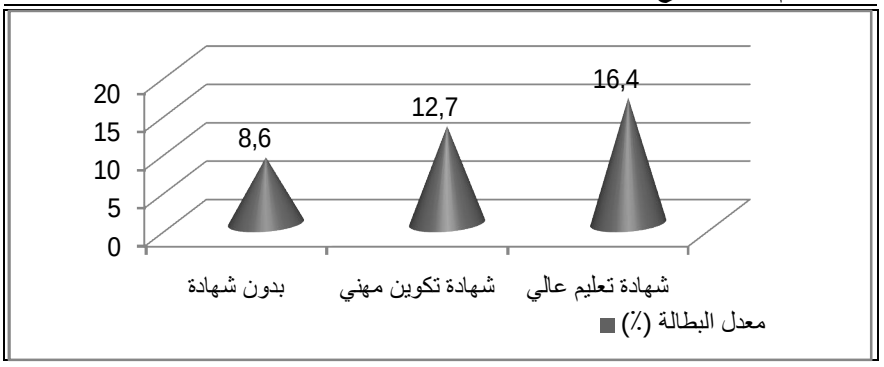

المصدر: من إعداد الباحثان استنادا إلى بيانات وزارة التشغيل والضمان الاجتماعي والديوان الوطني للإحصائيات.

يظهر من الشكل السابق مدى ارتفاع نسبة البطالة بالنسبة لذوي الشهادات الجامعية، غير أن نسبة البطالة منخفضة نوعا ما بالنسبة للأفراد غير الحاصلين على شهادات سواء الجامعية أو التكوينية التي تثبت تأهله في مجال معين، وقد أشارت إحدى تقارير منتدى دافوس الاقتصادي العالمي إلى أن معدلات البطالة بين الأميين هي الأدنى في غالبية البلدان العربية، وأن معدلها يرتفع في أوساط ذوي التعليم المتوسط والثانوي والجامعي، لتصل إلى 3 أضعاف في الجزائر[iv]. هذا التقرير يعكس من جهة مدى تمتع غير المتعلمين بحظ الحصول على عمل أكثر من المتعلمين، ومن جهة أخرى عدم وجود توافق وموائمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل .ولعل الجزائر من البلدان التي تحظى بتوافد عدد هائل من خريجي الجامعات والمعاهد على سوق العمل سنويا، في ظل واقع محبط تصطدم به هذه الشريحة لتتأكد مقولة الشهادة لا تكفي للحصول على وظيفة. ويمكن تفسير ارتفاع معدل البطالة لدى أصحاب الشهادات والجامعيين من عدة جوانب:

- ضعف نظام المعلومات المتعلق بسوق العمل، ما يجعل الباحثين عن عمل لا يجدون وسيطا يوفر لهم الاختيار، ولا حتى ملجأ للتعبير عن تفضيلاتهم.
- نقص فرص العمل مما ساعد على انتشار ظواهر سلبية كالرشوة والمحاباة وتوريث المناصب، فغاب بالتالي معيار الكفاءة، وبرز وسطاء وهميون في مجال التوظيف.
- انخفاض درجة المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي وبين حاجات سوق العمل من ناحية الكيف والكم[v].
- عدم اعتماد مخططي التعليم الجامعي على رؤية واضحة للاحتياجات المستقبلية لسوق العمل من القوى البشرية.
- ضعف برامج التوجيه والإرشاد الأكاديمي والمهني في التعليم الجامعي[vi].

- سوء سياسة التخطيط في توزيع أعداد الطلبة، حيث يتم ذلك خلافا لمؤهلاتهم ورغبات الكثير منهم، مما يؤدي إلى الفشل أو التأخر الدراسي، أو إلى تخريج طلبة بكفاءات ضعيفة أو غير مؤهلين وغير راغبين بالعمل.
- سوء توزيع الخريجين أو توزيعهم عشوائيا على قنوات ليس لها علاقة بتخصصاتهم أو بما درسوه[vii].
- المهارات المتوفرة لدى الخريجين لا تتوافق مع طبيعة الأعمال التي تقدمها جهات التوظيف في القطاعين العام والخاص.
- نقص الفعالية في سياسات التشغيل المعتمدة، المعروفة بسياسات دعم تشغيل الشباب، ولا سيما اتجاه فئة أصحاب الشهادات الجامعية، بسبب ترجيح المعالجة الاجتماعية لقضية البطالة بدلاً من المعالجة الاقتصادية ذات الأمد البعيد، إذ إن معظم هذه الفئة لم يحظ في الأغلب إلا بما يعرف في الجزائر بعقود ما قبل التشغيل.
- ارتفاع أعداد المشتغلين بقطاع الخدمات بسبب تغير اتجاهات معظم الناس ودعمهم لمبدأ التوجه المادي أو العمل الحر وجمع المال عن طريق العمل في التجارة[viii].
- العادات والتقاليد الاجتماعية التي تسود في بعض المجتمعات وتقلل من قيمة بعض الأعمال والمهن فلا يقبل بها الخريجون[ix].
- التوجه العام للناس والمتعلق باهتمامهم وميولهم وتوجهاتهم القيمية، ومثال ذلك أن التدريس مهنة محترمة بصورة عامة وللمرأة بصورة خاصة[x].

المحور الثاني: سياسات التشغيل في الجزائر

لقد وضعت الجزائر كغيرها من الدول الأخرى مشروع سياسة مواجهة البطالة مستخلصة من تجارب بعض الدول التي خاضت غمار الإصلاحات الاقتصادية ويظهر ذلك من خلال سياسة تقييم البرنامج الوطني لمكافحة البطالة ووضع إستراتيجية للنمو الكثيف للعمل وذلك بوضع هياكل قوية ومتخصصة قادرة على تحمل حجم المهام الموكلة إليها[xi]، فعملت على إنشاء أجهزة خاصة لخلق مناصب عمل منذ 1987، حيث تم إنشاء وزارة خاصة بالتشغيل والتضامن الوطني مهيكلة أساسا على المستوى المركزي في مديريتين عامتين واحدة للتشغيل والأخرى للتضامن الوطني متفرعتين إلى عدة مديريات مركزية وعلى المستوى المحلي في مديريتين ولائيتين الأولى للتشغيل والثانية للنشاط الاجتماعي، إضافة إلى الوكالات المتخصصة القديمة والجديدة التي وضعت

تحت الوصاية المباشرة للوزارة وهي: الوكالة الوطنية للتشغيل، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وكالة التنمية الاجتماعية، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

وتتمحور الأهداف الإستراتيجية لقطاع التشغيل بمختلف هياكله حول تخفيف الضغط على سوق الشغل من خلال تطبيق أجهزة وبرامج ترقية الشغل المشار إليها والتي تعتبر إحدى ركائز المساعي الرامية إلى محاربة البطالة والتشجيع على الإدماج المهني. ويمكن تحديدها حسب تصنيف المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي إلى[xii]:

- الأجهزة المسيرة من طرف وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي
- الأجهزة التي تسيرها الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية
- أجهزة حماية العمال والمساعدة على إعادة الاندماج التي يسيرها الصندوق الوطني للتأمين على البطالة
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

وسنتطرق بشيء من التفصيل لكل جهاز على حدى:

1. **الأجهزة المسيرة من طرف وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي:** وتضم مايلي:

أ) **برنامج تشغيل الشباب:**

يتم تشغيل الشباب ضمن هذه البرامج بشكل مؤقت في ورشات ذات منفعة عامة منظمة من طرف الجماعات المحلية والمديريات الوزارية المكلفة بقطاعات الفلاحة والري والغابات والبناء والأشغال العمومية، وتكوين طالبي العمل لأول مرة دون أي تأهيل مهني خاص أغلبهم من الراسبين في المنظومة التربوية وهذا لتسهيل إدماجهم في الحياة المهنية. وتعتبر الدولة هي الممول الرئيسي لهذه البرامج عبر صندوق إعانة تشغيل الشباب، إلا أن تطبيق هذه البرامج لازال يعاني من بعض النقائص نذكر منها مايلي:

- أشكال الإدماج (أغلب مناصب العمل مؤقتة غير محفزة وغير مؤهلة) .
- مركزية نظام التسيير وتخصيص موارد صندوق دعم تشغيل الشباب ، لهذا تقرر مع بداية التسعينات إنشاء جهاز جديد.

ب) **جهاز الإدماج المهني:** ويهدف هذا الجهاز إلى تشجيع الإدماج المهني للشباب طالبي العمل المبتدئين، مع تفضيل الإدماج في القطاع الإقتصادي العمومي والخاص أين تكثر فرص التوظيف الدائم، ويشتمل هذا الجهاز على ما يلي :[xiii]

- الوظائف المؤجرة بمبادرة محلية: وهي عبارة عن مناصب عمل مؤقتة أنشأتها الجماعات المحلية مدتها سنة، يستفيد منها الشاب العاطل عن العمل الذي لا يملك مؤهلات كبيرة.
- الإعانة على إنشاء نشاطات على أساس مشاريع يقترحها الشباب في شكل قانوني يتمثل في تعاونية فردية أو جماعية.

تكوين مستثمري التعاونيات لمدة 6 أشهر داخل مؤسسات التكوين المتخصصة، ويرتكز هذا التكوين أساسا في توضيح شروط تشغيل المشاريع المقترحة.

ويذكر أن جهاز المساعدة على الإدماج المهني انطلق سنة 2008 في إطار الإستراتيجية الوطنية لترقية التشغيل ومكافحة البطالة بحيث يستفيد الشباب طالبوا العمل عن طريق الوكالة الوطنية للتشغيل من هذا الجهاز خلال فترة تقدر بثلاث سنوات قابلة للتجديد. ويقوم هذا الجهاز على تحسين قابلية تشغيل الشباب طالبي الشغل المبتدئين من خلال منحهم فرصة اكتساب خبرة عن طريق الإدماج المهني. وقد تم في نهاية سنة 2014 على هامش انطلاق دورات التبادل المهني لفائدة مديري التشغيل الولائيين ترسيم 36.000 شاب استفادوا من جهاز المساعدة على الإدماج المهني في مناصب عمل شاغرة على مستوى الإدارات عبر التراب الوطني[xiv].

2. **الأجهزة التي تسيرها الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية:** وتعتمد على عدة برامج منها:

أ) **التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة:**

يتعامل هذا الفرع مع الأشخاص الذين بلغوا سن العمل ولا يعملون، حيث يتم تشغيلهم في نشاطات ذات منفعة عامة في ورشات البلديات ضمن نفس شروط التشغيل العادي فيما يخص المدة القانونية للعمل والاستفادة من الحماية الاجتماعية، ويعتبر هذا النوع من الشغل حلاً مؤقتاً وشكلاً من إشكال التضامن، كما تحدد الاستفادة من البرنامج لشخص واحد من كل عائلة بأجر قيمته 3000 دج شهريا.

ب) **الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة:**

تم إنشاء هذا الجهاز سنة 1997، ويهدف إلى المعالجة الاقتصادية للبطالة خاصة في فئة الشباب، والمساعدة الاجتماعية لفئات المجتمع المحرومة، ويعتبر عامل اليد العاملة أهم عامل ضمن هذا الجهاز لتميزه بنشاطات بسيطة لا تستدعي مستوى عال من التقنية ولا معدات ضخمة.

تم تطبيق الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة على مرحلتين:[xv]

- **المرحلة الأولى (1997-2000):** تم تمويل هذه البرامج من خلال قرض خارجي قيمته 50مليون دولار من طرف البنك الدولي للإنشاء والتعمير، أنشأ هذا الجهاز في هذه المرحلة 140000 منصب شغل و 3846 ورشة، أي حوالي 36 شخص لكل ورشة، وتم إنشاء 42000 منصب شغل دائم.
- **المرحلة الثانية (2001-2004):** استفادت وكالة التنمية الاجتماعية خلال هذه المرحلة من غلاف مالي تكميلي قدره 9 مليار دينار جزائري لإنشاء حوالي 22000 منصب شغل ثابت سنويا باعتبارها الوكالة المسيرة لهذا البرنامج.
- **المرحلة الثالثة (2005 وما فوق):** حسب أحكام المنشور رقم (2042) المؤرخ في 10/أكتوبر/2005 ، كلفت وكالة التنمية الاجتماعية (ADS) بالتكفل بتمويل العمليات التابعة لجهاز أشغال المنفعة العمومية للاستعمال المكثف لليد العاملة (TUP-HIMO) من خلال الجانب الخاص بتحسين البيئة في الأحياء الفقيرة حسب الإجراءات المتعلقة بمشروع "الجزائر البيضاء".

ت) **عقود ما قبل التشغيل:**

يتم تمويل جهاز عقود ما قبل التشغيل من طرف الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب باعتباره جهاز الإدماج المهني للشباب، وتخص برنامج مكافحة بطالة الشباب الحائزين على شهادة التعليم العالي، والذين تفوق أعمارهم 19 سنة، إضافة إلى خريجي المعاهد الوطنية للتكوين والباحثين عن منصب شغل لأول مرة.

3.أجهزة حماية العمال والمساعدة على إعادة الاندماج التي يسيرها الصندوق الوطني للتأمين على البطالة:

تتمحور نشاطاتها في الحفاظ على مناصب العمل أو المساعدة على العودة إلى العمل بالنسبة للعمال المسرحين لأسباب اقتصادية، أو تبعا للتوقف القانوني لنشاطات المستخدم. وتتمحور حول مجموعتين من الإجراءات (فعلية وغير فعلية):[xvi]

- **إجراءات غير فعلية:** وتضم نشاطات للمساعدة للرجوع إلى العمل والقيام بالنشاطات.
- **إجراءات فعلية:** تضم دفع تعويض التأمين على البطالة ومراقبة المنظمين إلى الصندوق لمدة قدرها 23 شهراً.

4. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

وهي هيأة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني أنشئت عام 1997 ويشكل جهاز دعم تشغيل الشباب أحد الحلول الملائمة ضمن سلسلة الإجراءات المتخذة لمعالجة مشكل البطالة ومن الأهداف الأساسية لهذا الجهاز:

- تشجيع خلق النشاطات من طرف الشباب أصحاب المبادرات.
- تشجيع كل الأشكال والإجراءات الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب.

الجهاز موجه للشباب البطال من[xvii]:

- أصحاب المبادرات للاستثمار في مؤسسة مصغرة الذين يظهرون استعدادا وميولا وتتراوح أعمارهم مابين 19 إلى 35 سنة.
- يمتلكون مؤهلات مهنية أو مهارات فنية في النشاط الذي يقترحونه.
- كذلك الاستعداد للمشاركة بمساهمة شخصية في تمويل المشروع.

وباستثناء النشاطات التجارية البحتة، فإن الجهاز يمول كل نشاطات الإنتاج والخدمات مع مراعاة عامل المردودية في المشروع بحجم استثماري قد يصل حتى 10 مليون دينار جزائري، أما صيغة التمويل فإنها موزعة على :

- قرض بدون فوائد من الوكالة.
- قرض بفوائد مخفضة من البنك.
- مساهمة شخصية من صاحب المبادرة تحدد وفقا للمبلغ الإجمالي للمشروع.

وتلعب الوكالة دورا توجيهيا وإعلاميا كبيرا بفضل شبكتها المتكونة من 53 فرعاً عبر كامل ولايات الوطن وذلك من خلال:

- حملات إعلامية و تحسيسية متواصلة.
- أسلوب المرافقة الفردية الذي انتهجته مع كل شاب مبادر.
- المجهودات التي بذلتها الوكالة لمعرفة إمكانيات كل منطقة في الجزائر والفرص التي توفرها في مجال الاستثمار.

وقد تمكنت الوكالة بفضل كل هذه الجهود إلى تحقيق نتائج إيجابية في ظرف زمني قصير نسبيا.وكمثال على هذا النجاح نشير إلى أنه تم تمويل أزيد من24277 مشروعا خاصا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال 7 أشهر الأولى من سنة 2014، بالإضافة إلى 2500 مشروع آخر لا يزال

في طور التمويل، وأوضح نفس المصدر أن قطاع الفلاحة احتل المرتبة الأولى بنسبة 24 بالمائة ، فقطاع الصناعة والصيانة ب 13 بالمائة فيما قدرت نسبة قطاع البناء والري بـــ 11 بالمائة[xviii].

ونشير أيضا إلى جهاز آخر جديد لدعم الاستثمار، وضع حيز التنفيذ ابتداءً من سنة 2004 موجه للأشخاص البطالين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 35و50 سنة ويحمل نفس المواصفات التقنية لجهاز دعم تشغيل الشباب من حيث المحتوى والخطوات المتبعة في تجسيد المبادرات المقدمة وبحجم استثماري يصل 5 مليون دينار جزائري أما الهيأة المكلفة بهذا الجهاز فهي: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة أحد صناديق الضمان الاجتماعي التابعة لوزارة العمل والضمان الاجتماعي. والجدول رقم (05) يلخص خصائص مختلف هذه الأجهزة (أنظر قائمة الملاحق).

المحور الثالث: مقترحات في سبيل دعم تشغيل مستقر في الجزائر وتحقيق التنمية المستدامة

يشكل حل مشكلة البطالة أكبر التحديات التنموية التي تواجه دول العالم وخاصة الدول العربية وذلك لكون معدلات البطالة فيها هي الأعلى في العالم، ولأن قوة العمل العربية تنمو بمعدل أسرع مقارنة بأقاليم العالم الأخرى. هذا ما يستدعي دق ناقوس الخطر من أجل إنقاذ الوضع، مما يتطلب إيجاد حلول سريعة وناجعة لمشكلة البطالة في الدول العربية، خاصة وأن البطالة تتركز بين الشباب والباحثين عن عمل لأول مرة، وما قد يترتب عن ذلك من تداعيات اجتماعية كالفقر، الانحرافات والآفات الاجتماعية. ومن بين الحلول المقترحة هو وضع إستراتيجية طويلة المدى وليست مؤقتة من أجل امتصاص هذه الظاهرة حيث تتطلب المواجهة الحاسمة لمشكلة البطالة صياغة حزمة من البرامج النشطة يتم صياغتها في إطار برنامج شامل له أهداف قابلة للقياس باعتبارها قضية مجتمعية ينبغي مشاركة جميع الأطراف فيها. وبناءا على ما تقدم يمكن تركيز بعض المقترحات في سبعة محاور، كما يلي:

الشكل رقم (06) :محاور إستراتيجية مكافحة البطالة وترقية التشغيل

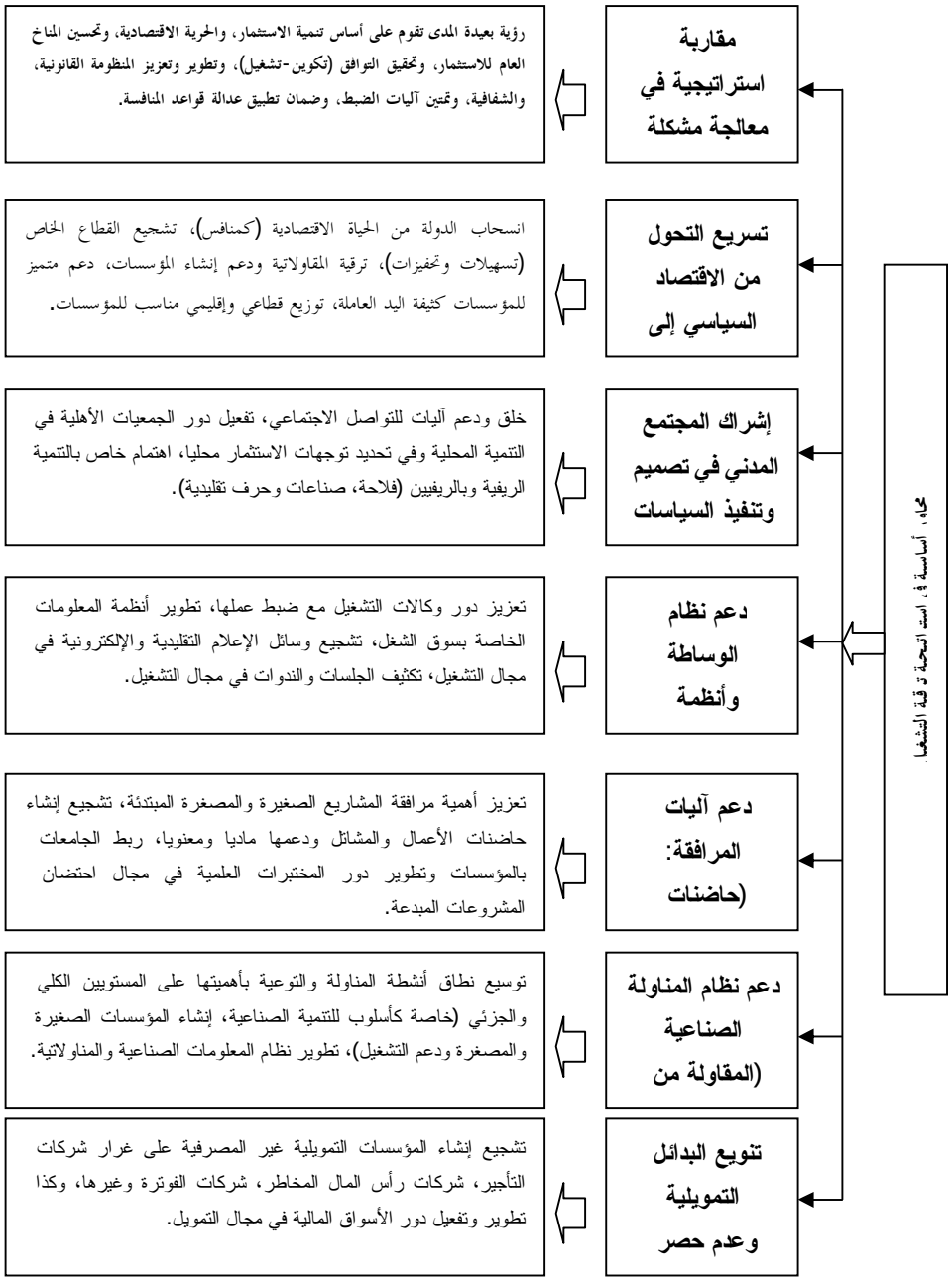

المصدر: رحيم حسين، "سياسات التشغيل في الجزائر، تحليل وتقييم"، مرجع سبق ذكره، ص147.

ويمكن تفسير الشكل السابق وفق كل محور كمايلي[xix]:

أولا:

تتمثل أولى الاقتراحات في تحسين مناخ الاستثمار، باعتباره أساس أي إنعاش اقتصادي، ومراجعة ترتيب الأولويات التنموية والاستثمارية، وكذا الحرص على ضمان متابعة جدية لتنفيذ البرامج والمشاريع العمومية .ومن جهة ثانية يتعين مراجعة توجه المعالجة الاجتماعية البحتة لمشكل البطالة، إذ إنها لا يمكن أن تشكل حلا استراتيجيا بقدر ما تمثل استنزافا للموارد الريعية، فمن دون إستراتيجية متكاملة (صناعية، فلاحية، سياحية) يظل الاقتصاد ريعا وراكدا، وسيزيد مشكل البطالة تفاقما.

ثانيا:

لا يمكن تجسيد تحول حقيقي من اقتصاد موجه إلى اقتصاد حر، ومن اقتصاد حاويات إلى اقتصاد صناعات، إلا عبر التحول من اقتصاد سياسي (أي اقتصاد دولة) إلى اقتصاد مؤسساتي (يرتكز على المؤسسات الاقتصادية). ومع أن ثمة مسعى لترقية التشغيل عبر تحفيز الشباب على إنشاء المؤسسات، إلا أن التجربة بينت أن عددا كبيرا من هذه المشاريع إما أنه خدمي، أو أنه مهم، ولكنه باء بالفشل، أو أنه وهمي و لم يجسد تماما في الواقع .ولذلك يجب الاعتناء بالنوعية (بدلاً من الكم) عند انتقاء المشاريع القابلة للتمويل، وانتهاج منطق تأسيس لصناعات أو حرف متخصصة ومستقرة.

ثالثا:

في مجال تعزيز إشراك الشباب في تصميم سياسات التشغيل وسبل تنفيذها يمكن توسيع نطاق التواصل مع تلك الفئة وفي كل المناطق، من خلال الدراسات، على غرار الدراسات الميدانية التي يقوم بها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالسكان والتنمية (CENEAP) في الجزائر، أو بالتعاون من الجمعيات الأهلية.

رابعا:

يمكن تعزيز هياكل الوساطة وأنظمة المعلومات الخاصة بعالم الشغل من أجل التقريب ما بين العرض والطلب، مع الحرص على أن لا تكون وسيلة للاستغلال أو الاحتكار، كما هو حاصل على مستوى بعض شركات التوظيف.

خامسا:

يتعلق الأمر بتطوير دور آليات الدعم والمرافقة، مع إشراك القطاع الخاص في هذا المجال، وكذا إدماج مراكز البحث والمختبرات العلمية كحاضنات أعمال لمشروعات شبانية مبدعة، وهو ما سيدعم روح الابتكار وتحويل الأفكار إلى مشروعات.

سادسا :

كما هو الشأن في المحاضن والمشاتل هناك أيضا نصوص ومساع لترقية نظام المناولة الصناعية منذ سنة 2001 (القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، إلا أننا لم نعثر لها في الواقع على أي دور.

سابعا :

بالنظر إلى مركزية التمويل في مجال الاستثمار وإنشاء المشاريع، وبالنظر إلى هيمنة أسلوب القروض البنكية في الجزائر، حتى لا نقول إنها الأسلوب الوحيد، يمكن إعادة التفكير باهتمام بالغ في أسباب شبه غياب شركات التمويل المباشر، على غرار شركات التأجير وشركات رأس مال الاستثمار وشركات رأس المال المخاطر، على الرغم من وجود النصوص التشريعية والتحفيزات المالية المهمة الموجهة لمثل هذا النوع من المؤسسات.

الخاتمة: توصلنا من خلال الدراسة إلى النتائج التالية:

- يتضح مما سبق بأن مجمل دول العالم تتخبط في مشكل البطالة بنسب متفاوتة طبقا للسياسات المطبقة والمنتهجة في كل دولة ويمكن القول بأن التصدي لهذه الظاهرة ليست مسؤولية الحكومة وحدها بل تتطلب جهود وتعاون كافة أطراف المجتمع من حكومة وقطاع خاص ومجتمع مدني وأيضا أجهزة الإعلام...الخ. وكما سبق وأشرنا فإن البرامج والهياكل التي وضعتها الدولة في مجال الإدماج والتشغيل عديدة ومتنوعة وهامة ولكن يبقى نجاحها مرتبطاً بدرجة كبيرة بمدى فعالية دور التوجيه والإعلام وتقريب كل بطال بجهاز التشغيل الذي يلائمه، وإذا كان ذلك يدخل ضمن المهام التقليدية للوكالة الوطنية للتشغيل باعتبارها الهيأة العمومية المكلفة بتنظيم ومتابعة سوق الشغل وكذلك مديريات التشغيل بالولايات باعتبارها تمثل سلطة وزير التشغيل على المستوى المحلي؛
- تشير الجهود المبذولة من طرف الحكومات المتعاقبة باعتبارها أولوية وطنية إلى تحسن وضعية التشغيل خاصة على مستوى تقليص الفجوة الحاصلة ما بين عروض العمل و الطلب عليه

،حيث أشرنا إلى أنه تم تسجيل تراجع محسوس في هذه الفجوة عن طريق الوكالات المستحدثة لتدعيم الشغل أثبتت قدرتها النسبية في التقليل من البطالة وإنشاء هياكل وآليات لدعم و تشجيع خلق المؤسسات التي توفر المزيد من فرص العمل،

- إن إنعاش الشغل لن يتطور إلا حول دعم وتحفيز القطاع الخاص وهو ما يبقي رهينا بمدى ميل المتعاملين الاقتصاديين إلى الاستثمار، وكذا قدرة الهياكل و الأجهزة على تعبئة الفاعلين و الناشطين الاقتصاديين حول هذه الأهداف من خلال تنمية المبادرات المقاولاتية لدى الشباب الحامل للمشاريع التي تحتاج إلى الدعم المالي والمرافقة التقنية ، وذلك بهدف ضمان تطوير وضعية سوق العمل بالجزائر،
- لا يمكن فصل سياسات التشغيل عن سياسات التعليم والتكوين، إذ لابد من تحقيق توافق مستمر ما بين مخرجات منظومة التعليم والتكوين والمتطلبات النوعية المتنامية لسوق العمل، وقد أوضحت الدراسة هذا الخلل كون أصحاب الشهادات هم الأكثر عرضة للبطالة، في الوقت الذي يكثر فيه الحديث عن ضرورة عصرنة أساليب الإدارة والإنتاج ورقمنتها.

وفي الأخير ارتأينا أن ندرج مجموعة من التوصيات كما يلي:

1. تكثيف الجهود والدراسات التي تبحث في مجال البطالة والتنمية المستدامة.
2. ينبغي تشكيل إستراتيجية للتوظيف وتنظيم سوق العمل بما يتماشى مع متطلبات الاقتصاد الوطني.
3. إنشاء بنك معلومات يتوفر على كافة الوسائل البشرية والتكنولوجية تعمل على جمع المعلومات والبيانات بكافة أصنافها حول أهم مؤشرات التنمية المستدامة ومعدلات البطالة وخصائصها لاستعمالها في اتخاذ القرارات، والتي تسمح كذلك بتقديم التوجيه والاستشارة الفعالة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف رفع قدراتها في التحكم في تنفيذ برامج ومشاريع تشغيل الشباب الباحث عن العمل.
4. توعية الأفراد و المؤسسات بأهمية استغلال العمالة ، مع مراعاة أحكام التأمين ضد البطالة والأمن الوظيفي.
5. إعادة عجلة الاستثمار العمومي المنتج، ودور الدولة الاقتصادي، سواء من خلال المشاريع ذات المنفعة العامة، أو بالشراكة مع القطاع الخاص الوطني.
6. التوجيه المهني لنظام التعليم، والتعليم العالي، والمهن، و إيجاد تخصصات توافق متطلبات سوق العمل، وينبغي إبلاء مزيد من المؤسسات الأدوار في إنشاء البرامج التعليمية.

7. إعادة النظر في البرامج التي تهدف إلى تشغيل مؤقت وبمبالغ رمزية .

قائمة الملاحق:

الجدول رقم (01): تطور معدلات البطالة والتشغيل في الجزائر خلال الفترة (2004-2014)

السنوات	معدل البطالة (٪)	معدل التشغيل (٪)	معدل النشاط (٪)
2004	17.7	34.7	42.1
2005	15.3	34.7	41
2006	12.3	37.2	42.5
2007	13.8	35.3	40.9
2008	11.3	37	41.7
2009	10.2	37.2	41.4
2010	10	37.6	41.7
2011	10	36	40
2012	11	37.4	42
2013	9.8	39	43.2
2014	10.6	36.4	40.7

المصدر: استنادا إلى بيانات الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz .

الجدول رقم (02): تطور معدلات البطالة حسب فئات السن لسنة 2014

فئات السن	معدل البطالة (٪)
أقل من 20 سنة	30
20 – 24 سنة	24
25 – 29 سنة	16.9
30 – 34 سنة	9.5
35 - 39 سنة	6.1
40 – 44 سنة	4.1
أكبر من 44 سنة	6.7

المصدر: استنادا إلى بيانات الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz .

الجدول رقم (03): تطور معدلات البطالة حسب المستوى الدراسي لسنة 2014

المستوى التعليمي	معدل البطالة (٪)
بدون مستوى	2.7
ابتدائي	7
متوسط	12
ثانوي	9.7
عالي	15.4
المجموع	10.6

المصدر: استنادا إلى بيانات وزارة التشغيل والضمان الإجتماعي والديوان الوطني للإحصائيات.

الجدول رقم (04): تطور معدلات البطالة حسب الشهادة المتحصل عليها لسنة 2014

الشهادة المتحصل عليها	معدل البطالة (٪)
بدون شهادة	8.6
شهادة تكوين مهني	12.7
شهادة تعليم عالي	16.4
المجموع	10.6

المصدر: استنادا إلى بيانات وزارة التشغيل والضمان الإجتماعي والديوان الوطني للإحصائيات.

الجدول رقم (05): خصائص أجهزة الشغل

الهيئات	الوصاية	المهام	الفئات و الأشخاص المعنيون	الأجهزة
الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM (1990)	وزارة التشغيل و التضامن الوطني	- ضبط سوق العمل وتنفيذ برامج خاصة بالتشغيل	كل طالبي مناصب شغل	
وكالة التنمية الاجتماعية أنشأت عام 1996 (ADS)	وزارة التشغيل و التضامن الوطني مصالح رئاسة الحكومة	- إعانة السكان المحرومين - ترقية تطوير التشغيل	- الأشخاص بسن 60 فما أكثر بدون مداخيل - الأشخاص القادرين على العمل بدون مداخيل - الجامعيون و التقنيون الساميون الباحثون عن أول منصب شغل	- المنحة الجزافية للتضامن 1000دج - تعويض النشاط ذو المنفعة العامة 3000دج - قرض ما قبل التشغيل 4500دج - القروض المصغرة: أشغال المنفعة العامة ذات الكثافة العالية من اليد العاملة. - برنامج التنمية الجمعوية - الخلايا الاجتماعية الجوارية.
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ 1996	-مصالح رئاسة الحكومة +وزارة التشغيل والتضامن الوطني.	الإعانة على إنشاء النشاط بالنسبة للشباب العاطل عن العمل.	طالبي مناصب الشغل سنهم بين 19 - 35 سنة مع إمكانية التوسيع لذوي 40 سنة	- المؤسسة المصغرة التي تقل تكلفتها عن 10 ملايين دج.

الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة 1994	وزارة العمل و الضمان الاجتماعي	إدماج العاطلين على العمل الذين يستفيدون من التأمين على البطالة	- العاطلون من 35-50سنة المسجلون منذ 6 أشهر على الأقل لدى الوكالة . - المستفيدون من الصندوق الوطني للتأمين على البطالة	مركز البحث حول التشغيل ومركز إعادة العمل المستقل. التكوين وتغيير النشاط. تمويل إنشاء النشاطات ب5 ملايين دج كحد أقصى.
الوكالة الوطنية لتسيير التشغيل جانفي2004	وزارة التشغيل و التضامن الوطني	تسيير القروض المصغرة	- النساء بالمنازل، الحرفي المستفيد من الشبكة الإجتماعية، البطالين.	القروض المصغرة التي تتراوح قيمتها ما بين 50000و 400000 دج.

المصدر: استنادا إلى المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي http://www.cnes.dz .

قائمة الهوامش:

[i] Le rapport d'activité, **emploi & chômage en septembre 2014** , n°683, sur le site : www.**ons**.dz *le 21/06/2015*.

[ii] Voir le site : http://www.egynews.net consulter le : 22/06/2015.

[iii] رحيم حسين، «سياسات التشغيل في الجزائر تحليل وتقييم»، **بحوث اقتصادية عربية**، العددان 61-62 / شتاء-ربيع 2013، ص134.

[iv] سميرة العابد، زهية عباز، « ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات»، **مجلة الباحث**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 11، 2012، ص 80.

[v] أمينة عبد الله السالم وآخرون، **أسباب تزايد معدلات البطالة بين خريجي الجامعات ذكورا وإناثا**، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2005 ، ص :37 ، نقلا عن : www.shatharat.net يوم 2015/06/23.

[vi] نفس المرجع السابق، ص37.

[vii] حميد الهاشمي، **عندما يكون التعليم سببا في البطالة**، بحث في مشكلة بطالة المتعلمين في الوطن العربي، دار ناشري للنشر الإلكتروني، ديسمبر، 2003 ، ص ص 6-8، نقلا عن: www.nashiri.net يوم 2015/06/23.

[viii] مداني بن شهرة،« التنمية المحلية بين واقع حاملي الشهادات العليا وسوق العمل»، **ملتقى وطني حول :سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 13-14 أفريل 2011، ص ص 112، 113.

[ix] أمينة عبد الله السالم وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 38.

[x] حميد الهاشمي، مرجع سبق ذكره، ص 06.

[xi] مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن،2009،ص 275.

[xii] Conseil national économique et social, **évaluation des dispositifs d'emploi**, (rapport commission relation de travail, Alger 2002). P45.

[xiii] شلالي فارس، **دور السياسة التشغيلية في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001_2004**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005 ، ص 99.

[xiv] Le site : http://www.ennaharonline.com consulter le 30-07-2015.

[xv] بن فايزة نوال، **إشكالية البطالة ودور مؤسسات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1990ـــ2005 _حالة الوكالة الوطنية للتشغيل_** ، رسالة ماجستير،جامعة الجزائر، 2009، ص 77.

[xvi] بن فايزة نوال، مرجع سبق ذكره، ص 81 .

[xvii] Le site : www.ansej.dz consulter le29-07-2015.

[xviii] Le site : http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20140820/10761.html consulter le: 30-07-2015.

[xix] رحيم حسين، مرجع سبق ذكره ، ص148-149.

[20] Le site : www.ons.dz consulter le 31-07-2015.

[21] Le site : http://www.cnes.dz consulter le 25-07-2015.

قائمة المراجع:

قائمة المراجع باللغة العربية:

1. بن فايزة نوال، **إشكالية البطالة ودور مؤسسات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1990ـــ2005 _حالة الوكالة الوطنية للتشغيل_** ، رسالة ماجستير،جامعة الجزائر، 2009، ص 77.
2. رحيم حسين، «سياسات التشغيل في الجزائر تحليل وتقييم»، **بحوث اقتصادية عربية**، العددان 61-62 / شتاء-ربيع 2013، ص134.
3. سميرة العابد، زهية عباز، « ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات»، **مجلة الباحث**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 11، 2012، ص 80.
4. شلالي فارس، **دور السياسة التشغيلية في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001_2004**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005 ، ص 99.
5. مداني بن شهرة،« التنمية المحلية بين واقع حاملي الشهادات العليا وسوق العمل»، **ملتقى وطني حول : سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 13-14 أفريل 2011، ص ص 112، 113.

6. مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن،2009،ص 275.

قائمة المراجع من المواقع الإلكترونية:

7. أمينة عبد الله السالم وآخرون، **أسباب تزايد معدلات البطالة بين خريجي الجامعات ذكورا وإناثا**، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2005 ، ص :37 ، نقلا عن : www.shatharat.net يوم 2015/06/23.

8. حميد الهاشمي، **عندما يكون التعليم سببا في البطالة**، بحث في مشكلة بطالة المتعلمين في الوطن العربي، دار ناشري للنشر الإلكتروني، ديسمبر، 2003 ، ص ص 6-8، نقلا عن: www.nashiri.net يوم 2015/06/23.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

9. Conseil national économique et social, **évaluation des dispositifs d'emploi**, (rapport commission relation de travail, Alger 2002). P45.
10. Le rapport d'activité, **emploi & chômage en septembre 2014** , n°683, sur le site : www.**ons**.dz *le 21/06/2015.*

قائمة المواقع الإلكترونية:

11. Le site : http://www.ennaharonline.com.
12. Le site : www.ansej.dz .
13. Le site : http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20140820/10761.html.
14. Le site : www.ons.dz.
15. Le site : http://www.cnes.dz.
16. Le site : http://www.egynews.net